

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعنين أقاما على الهيئة المطعون ضدها الدعوى رقم 767 لسنة 2012 أمام المحكمة الكبرى المدنية قائلين أن أولهما حصل على موافقة وزارة الشغال والبلدية على شرائه الزاوية المجاورة لمنزله والسابق فضال عن أن انشاءها يحول دون انتفاع الطاعنة الثانية بأرضها المالصقة لمنزل الأول فإنهما يطالبان برفضت المحكمة الدعوى بحكم استأنفه الطاعنان لدى طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التمييز وقدم المكتب الفني مذكرة برأيه وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي بها الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في الابتدائي على أساس تغليب المصلحة العامة التي تعلق على المصالح الخاصة باعتبار أن موضوع التداعي هو قيام المطعون ضدها بمد كامل الكهرباء في الأرض المملوكة لهما حال أن حقيقة طلباتهما هي إلغاء قرار إنشاء محطة الكهرباء المزمع إقامتها مما يحول دون استغلالهما لملكهما الاستغلال المثل ودون أن يعنى بتمحيص دفاعهما وقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه التي دارت حول انتفاء تعسف المطعون ضدها في استعمال الحق مع أن الثابت أن إقامة المحطة تحول دون امكانية دخول الطاعنة الثانية لأرضها المزمع إقامة المحطة عليها التي أثبت الخبير أن إقامتها تعوق وصول الطاعنين إلى ملكهما فضال عما قد الثانية من المادة الأولى من القانوني المدني – وكان من المقرر وفقا لأحكامها – أن على المالك أل يغلو لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بما لمحكمة الموضوع من سلطة في فهم الواقع في الدعوى قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى على ما اطمأن إليه من تقرير الخبير الذي تضمن أن الطاعن قد قام بالفعل ببناء منزل على الأرض المملوكة له وأنه حال إنشاء محطة 5 متر بما ال يمنع من استغلالها كليه فضال عن وجود مدخل آخر على ممر لقطعة الأرض من أصل ثابت بأوراق ويكفي لحمل قضائه ولما كان الطاعنان لم يقدم أي دليل على وقوع ضرر غير إذ من الدارج وجود هذا النوع من المحطات بالمجمعات السكنية أو ضمن الكتلة البنائية وأن موقع المحطة يدخل في الجزء المتبقي من الأرض المستملكة من قبل وزارة السكان وهي ملك المطعون ضدها ولما كان الطاعن الول لم يقدم ما يفيد استكمال اجراءات تملكه لها بعد موافقة الجهة الإدارية على قبول شرائه لها فإن ادعاءه بتملكها يكون على غير سند وكان ما تزيد فيه الحكم في أسبابه الواقعية بما أورده من قيام المطعون ضدها بتمديد خطوط نقل الكهرباء وذات الضغط العالي عبر أرض الطاعن قد تم وفقا للسلطة